

المجتمع المدني : الواقع والتحديات

أ. ليندة نصيب

معهد علم الاجتماع

جامعة عنابة

ملخص:

إن طرح قضية المجتمع المدني تتعلق بجملة من الآليات التي تواجه الباحثين في استخدام هذا المفهوم ، سواء كان ذلك راجع إلى ضعف التأهيل النظري أو التحيز في استخدامه والمبالغة في تقديمه أو من حيث الاختلاف في شكله وطبيعته وصعوبة التوصل إلى مواقف مشتركة حول هذا المفهوم. هذا ما دفع بالكثير من الباحثين إلى تبني مفهوم أفكار أخرى على المستوى العربي على العموم يمكن الغوص في هذه المتناقضات المتعلقة بقضية المجتمع المدني. وفق خمسة عناصر أساسية: - أولاً: المجتمع المدني كمفهوم - ثانياً: المؤسسات التقليدية ودورها في بناء المجتمع المدني - ثالثاً: المؤسسات الحديثة ودورها في بناء المجتمع المدني - رابعاً: وسائل تدعيم المجتمع المدني - خامساً: خصائص المجتمع المدني

Résumé:

En réalité, l'analyse du phénomène de la société civile, est soumise à des mécanismes que doivent affronter le sociologue dans sa démarche.

Ceci est du d'une part a une faible aptitude théorique et d'autre part à des différences dans la conception des phénomènes.

تمهيد: الواقع ان طرح قضية المجتمع المدني تتعلق بجملة من المتناقضات التي تواجه الباحثين في استخدام هذا المصطلح، سواء كان ذلك راجع إلى ضعف التأصيل النظري للمفهوم والتحيز في استخدامه والمبالغة في قيمته أو من حيث الاختلاف في شكله وطبيعته وصعوبة التوصل إلى مواقف مشتركة حول هذا المفهوم. هذا ما دفع بالكثير من الباحثين إلى تبني مفهوم ما وإنكار المفاهيم الأخرى خاصة على مستوى العربي. ففي الوقت الذي يعتبر فيه البعض "المجتمع المدني" العربي متشابه بتطور المجتمع المدني الأوروبي خاصة التحولات التي شهدتها أوروبا عند خروجها من القرون الوسطى وفي هذه الحالة لابد على الأوساط العربية ان تمر بها وان تحاكي مراحل التطور التاريخي الأوروبي. أمام البعض الآخر فيحث على ضرورة التمدن كشرط أساسي لتكوين المجتمع المدني ورسوخ الديمقراطية فتطور المجتمع المدني مقرون بالحدثة وبالتالي لا بد من إنكار دور المؤسسات التقليدية في بناء المجتمع المدني بل تشكل معوقات أمام تطوره. أمام هذه المتناقضات نستطيع القول ان المجتمع المدني بناء مركب يجمع بين ثلاثية " قيم، أفراد، مؤسسات" ولا يمكن إنكار واحدة من تلك الأجزاء. فبعد ما كان بارزا في المجتمعات القديمة من خلال بعده القيمي " تضامن، تعاون، شراكة... الخ" انتقل في المرحلة التالية إلى الدلالة على تجمع مجموعة من الأفراد أما حاليا فهو بناء ثلاثي الأبعاد، هذه الأمور وغيرها سنسهب فيها من خلال النقاط التالية:

أولا : المجتمع المدني كمفهوم.

ثانيا : المؤسسات التقليدية ودورها في بناء المجتمع المدني .

ثالثا : المؤسسات الحديثة ودورها في بناء المجتمع المدني .

رابعا : وسائل تدعيم المجتمع المدني .

خامسا : خصائص المجتمع المدني .

أولاً- المجتمع المدني مفهوم، أن التفحص البناء لتراكمات المعرفة العلمية والقراءات المتأنية للتراث السوسيولوجي تكشف لنا التعدد في تناول مفهوم المجتمع المدني، والذي يرجع استخدامه لأول مرة سنة 1594 في اللغة الانجليزية ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع محلي¹ بيد أن هذا المفهوم يقصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية ويهمل الجوانب الوظيفية وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات. ونتيجة لهذا القصور في التداول أخذ مفهوم المجتمع المدني يتسع ليشمل جانبين أساسيين :

أما الجانب الثاني فساد "ألمانيا" خلال القرن التاسع عشر مع كتابات المفكر "هيجل" والذي يعد من الأوائل المهتمين "بالمجتمع المدني" بوصفه جزء من الحياة الأخلاقية التي تتألف من ثلاثة عناصر أساسية (أ - أسرة، ب- المجتمع المدني، ج- الدولة)². فالمجتمع المدني مرحلة متوسطة بين الأسرة والدولة يهدف الأفراد على غرارهم إلى تحقيق مصالحهم في إطار قيود وقوانين معترف بها. لكن "حسين توفيق" يتخذ وجهة نظر مغايرة في تحديده لمفهوم المجتمع المدني بكونه "عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجيا الاجتماعية في المجتمع ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة"³

في حين يعتبر "سعد الدين إبراهيم" "المجتمع المدني" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها. ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام التراضي والتسامح والإدارة السليمة لتنوع والاختلاف، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من المجتمعات، والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي"⁴

فمفهوم المجتمع المدني يرتبط عادة بجملة المؤسسات والتنظيمات الغير ارثية وغير حكومية في ذات الوقت . ويعتمد وجودها وكيونتها على تفاعل الأفراد داخلها بشكل الذي يعظم القدرات . والتي تتميز بالطوعية في الانضمام لها والملاحظ لمجمل التعاريف السابقة يجد اتفاقا واضحا في نقطة أساسية تميز المجتمع المدني، كونه يحتل موقعا وسطيا في النسق العام . فهو يتموقع بين الأسرة والدولة . كما ان أغلبية المفاهيم التي تدور حول المجتمع المدني تتفق في كون التطوع الية فعالة في تمويل وتعبئة هذا المجتمع . وعليه يتخذ "عبد الباسط عبد المعطي" بعد اشم في تحديد مفهوم المجتمع المدني بكونه عبارة عن التنظيمات والحركات الاجتماعية والأنماط والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والطبقية المستقلة بعيدا عن سلطة الدولة واجهزتها التي تسعى من خلالها إلى تعبئة إمكانياتها، ومواردها المادية والبشرية والاقتصادية والروحية إلى أحداث تطورات مرغوبة لصالح الجماعات المهنية وجماعات المصالح والشرائح والطبقات والقوى السياسية والاجتماعية⁵ ويتفق مع هذا التحديد "سمير أمين" خاصة في كون المجتمع المدني" عبارة عن مجموعة المؤسسات خارج مؤسسات الدولة، وتتيح للقوى العاملة في مجالات الاقتصاد والحياة الثقافية والايديولوجية والسياسية ان تنظم نفسها بشكل حر، تستطيع على غرارها ان تلعب دورها في التطور الاجتماعي"⁶.

في حين تضطلع الادبيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في تحديد مفهوم المجتمع المدني من زاوية انه يشكل " مجمل التنظيمات غير ارثية وغير حكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها. بيد ان مؤسسات المجتمع المدني غالبا ما لا تحصر اهتماماتها على أعضائها بل تتعدى ذلك إلى المجتمع ككل وإلى الصالح العام . أما الحديث عن المجتمع المدني باعتباره أفرادا وهيئات غير رسمية بصفتها الاجتماعية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها، فيتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية، مثل الجمعيات الأهلية، النقابات العمالية والمهنية، وشركات الأعمال،

الغرف التجارية والصناعية وما يشابهها من المؤسسات التطوعية. ومن خلال ما سبق تحدد المنظمة العالمية لتحالف المواطنين "مختلف النشاطات التي يهدف المجتمع المدني لتحقيقها على النحو التالي: بيد أن مؤسسات المجتمع المدني غالبا ما لا تحصر اهتماماتها على أعضائها بل تتعدى ذلك إلى المجتمع ككل وإلى الصالح العام. أما الحديث عن المجتمع المدني باعتباره أفرادا وهيئات غير رسمية بصفتها الاجتماعية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها، فيتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية، مثل الجمعيات الأهلية. النقابات العمالية والمهنية، وشركات الأعمال، الغرف التجارية والصناعية وما يشابهها من المؤسسات التطوعية، ومن خلال ما سبق تحدد المنظمة العالمية لتحالف المواطنين "سيفيكوس" مختلف النشاطات التي يهدف المجتمع المدني لتحقيقها على النحو التالي :

- الرعاية الصحية - الأعمال الخيرية. - الأنشطة الثقافية والفنية. - رعاية الأسرة - رعاية المسنين والمعوقين - حماية الأحداث. - التدريب المهني. - الدفاع عن حقوق الإنسان. - توثيق العلاقات بين الخبراء وزملاء العمل

غير أن هذه الأنشطة يغلب عليها الطابع الاجتماعي الخيري وهو جزء من أنشطة المجتمع المدني وليس الكل والذي عادة ما تضطلع به الجمعيات الخيرية والاجتماعية وبالتالي يعد هذا التحديد قاصرا ولا يهتم بالمساعي الأخرى للمجتمع المدني كالسياسة. والتي تهتم بها الأحزاب عادة، وكذا الحاجات المهنية التي تهتم بها النقابات وكلها تشكل مؤسسات المجتمع المدني ومن خلال التتبع المدرك لمختلف المفاهيم والتعاريف السابقة نخلص إلى وجود العناصر المشتركة بينها في تحديد مفهوم المجتمع المدني نجملها في النقاط التالية :

1- يعتمد المجتمع المدني على أساس الرضى والاختبار من طرف الأفراد المشاركين في مؤسساته.

2 - يتضمن المجتمع المدني مؤسسات تختلف عن الدولة.

3- يعتمد الانتماء إلى المجتمع المدني على المساواة كعنصر أساس لقيامه.

4- يتمتع المجتمع المدني بالاستقلالية في مواجهة الدولة.

ومن خلال العرض السابق نخلص إلى القول ان هناك مجموعة من المشكلات التي تواجه الباحثين عند تعرضهم لمفهوم المجتمع المدني أهمها :

1- ضعف التأصيل النظري للمفهوم، مما يدفع العديد من الباحثين لانتقاء مفهوم معين وتنبيه في دراسته والتحيز في استخدامه والمبالغة في قيمته.

2- الاختلاف في طبيعة المجتمع المدني، ويبدو أن إحدى الصعوبات في التوصل إلى مواقف مشتركة في موضوع المجتمع المدني يرجع إلى انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات المستخدمة ومن ثمة عدم ثبات المعنى وبالتالي الحديث عن أمور مختلفة مع الاعتقاد أننا نتحدث عن أمر واحد وينتج هذا من جدة استخدام هذه المفاهيم ومن ثمة افتقار مستخدمي أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها واختزالها عادة في معنى ضيق واحد يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها⁷

من خلال هذه التناقضات انقسم الآراء إلى قسمين :

القسم الأول: يقول بوجود مجتمع مدني مع بعض التحفظات خاصة من زاوية ارتباطه بالمجتمعات الغربية.

القسم الثاني: ينفي وجود مجتمع مدني في الخبرة والفكر العربي ويرجعون ذلك إلى تفكك أو أصل المجتمع التقليدي، الذي لم يعقبه تشكل مجتمع مدني في ظل سيطرة الدولة. غير ان هذا القول لا ينفي أيضا تشكل أعداد من المؤسسات الحديثة كالجمعيات والأحزاب والنقابات والاتحادات والتعاونيات... الخ والتي تعد جزء لا يتجزأ من بناء المجتمع المدني في طابعه المؤسساتي .

وبالتالي لا يمكن إنكار تشكل مجتمع حديث يستدعى استخدام مفهوم المجتمع المدني يشمل كل ما قيل آنفا ولا يختص بجانب دون آخر بل يهتم بجوانب متعددة تختص بها مؤسسات مختلفة. وعليه تعتمد دراستنا هذه في تحديد مفهوم المجتمع المدني بأنه ذلك الكل المركب الذي يشمل ثلاث وحدات أساسية:

أولها القيم: ونقصد به الجانب القيمي المميز للمجتمع المدني كالتضامن، التفاف، وحدة، إرادة، حرية، اختلاف، تنوع، أو بمعنى أدق تلك القيم الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية والسياسية الخ

ثانيهما: الأفراد: ونعني به اشتراك مجموعة من الأفراد في الأهداف والمسااعي فينشؤون تجمعات يحققون على غرارها مطالبهم المتنوعة .

ثالثهما المؤسسات: وتتمثل في مجموعة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تتوسط المجال بين الأسرة والدولة وتتمتع بالاستقلالية التامة أو النسبية، حيث ينظم إليها الأفراد طوعية مع مراعاة التنوع والاختلاف، إذ ان كل نوع من مؤسسات المجتمع المدني يهتم بمجال معين وقد يجمع بين نوعين أو أكثر وتكون مؤسسات المجتمع موزعة حسب مجالات العمل فهناك:

1- مؤسسات اجتماعية: جمعيات طوعية، اجتماعية، خدماتية... الخ

2- مؤسسات مهنية: نقابات، اتحادات، تعاونيات... الخ

3- مؤسسات سياسية: أحزاب، حركات... الخ

إضافة إلى المؤسسات الثقافية، ونظرا لصعوبة التطرق لكل هذه المؤسسات سيكون تركيز دراستنا حول الدور الاجتماعي، وتكون بذلك الجمعيات الممثل الأكبر لهذا الدور.

ثانيا: المؤسسات التقليدية وحورها هي بناء المجتمع المدني: إن إنشاء أي مؤسسة يقتضي الموائمة بين أفكار ومنطق الثقافة السائدة في مجتمع ما، وبالتالي لا يمكنها القيام بوظائفها الأساسية إلا إذا تلائمت مع عقلية الأفراد والجماعات التي تقطن بينتها .

وعليه يمكن القول ان مؤسسات المجتمع المدني ومع أنها إنتاج وسط حضاري واجتماعي معين إلا أنها باستطاعتها التأثير في ذاك الوسط بعبارة « ان المجتمعات التي توجد فيها قطاعات متفاوتة من ناحية التطور. فبوسع مؤسسات المجتمع المدني تمثيل القطاع الأكثر تطورا، وان تتوفر في القطاعات الأخرى الأكثر تطورا⁸. وفي ضوء هذا الحديث يذهب أنصار المؤسسات التقليدية ودورها في بناء المجتمع المدني إلى القول ان هذه المؤسسات تكون ركنا أساسيا في تركيبة المجتمع خاصة على المستوى العربي، كونها تعنى بالفرد والجماعة من جهة، من جهة ثانية. "الدور الذي تمثله الأنظمة التقليدية كالطوائف والطرق الصوفية والعشائرية في انتعاش بعض القطاعات الخدمائية خاصة، وعليه يلجأ الأفراد لهذه المنظمات والمؤسسات بغية الحماية وتفريغ طاقاتهم ومجهوداتهم في نشاطات تعود بالفائدة عليهم وعلى مجتمعهم. وبالتالي يمكن النظر إلى هذه الأشكال التضامنية أشكالا للدفاع المدني. كما ان المجتمع التقليدي يحقق عادة مساعي مؤسسات المجتمع المدني الحديثة وان مواطنيه يتمتعون بحرية اكبر مما يتمتع بها مجتمع الحضر والريف . كما ان العشائرية تعزز قيم نخوة وأيلاء وجود وكرم ومروءة وشهامة ونحوها، وتساهم في بناء الخصال الطيبة في المجتمع ، وتزويد حصانته ، يضاف إلى ذلك ان البنى التقليدية والتماسك المجتمعي يمكن ان تتوفر في بعض الحالات، ويوفر عوامل عملية التحديث وحمايتها ، أما الوطن العربي فنلاحظ عدم رفض الجانب العشائري التقليدي، بل إيجاد جو من التعايش بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة. وهذا ما يفره المنظور الإسلامي الذي يتلاءم مع التكوينات التقليدية من منطق استثمارها لوحداث مجتمعية تمارس حركتها باعتبارها مكونات مؤسسة يمكنها القيام بأدوارها لتحقيق فعاليتها مندمجة في نسيج الأمة ومحقة لمقاصدها⁹. ويسهب احمد شكر في الحديث عن دور مؤسسات التقليدية والأهلية - ويعتبر كلها واحد وبالتالي فان الفصل بينهما يعد إدانة لجزء من نشاط المجتمع المدني وتجسيد لجانب على حساب جانب آخر فالسياسة مثلا هدف ومصدر وجودها هوان

تساعد المجتمع المدني على تجاوز تشنّته وتناقضاته، لا إنكار قيمة وتنظيماته أو فرض نماذج وأنماط جاهزة عليه¹⁰ أما الجانب الثاني فهم أنصار الرفض التام لأي اعتبار يقوم على الإقرار بدور المؤسسات التقليدية في بناء المجتمع المدني، ويعتبرون وجودها، بسبب نتائج سلبية، وبالتالي لا تعتبر هذه المؤسسة مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، فالبعد العشائري حسب رأيهم دائما يعمل على تأخير عملية التغير الاجتماعي والتعصب يزيد من الولاءات هي نقیضة للدولة الحديثة. وعائقا أمام قدميها. ونبقى في هذه المجال اين نجد ابن خلدون يقول: «ان الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل ما تستحكم فيها الدولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء. وان كل رأي منها هو عصبه تمنع دونها فيكثر الانتقاض على دولة والخروج عليها في كل وقت»¹¹ كل هذه الرؤى تنكر دور المؤسسات التقليدية في بناء المجتمع المدني لما تتميز به من خصائص معيقة لتطور هذا المجتمع والتي تكلم عنها الكثير العلامة بن خلدون وتتمثل في :

1- ذوبان شخصية الفرد في القبيلة.

2- ارتكاز العلاقات على روابط الدم ، والاندماجات العشائرية ، فالانتماء إليها إجباري وليس طوعي.

3- مجتمع غير مشارك بل هو مجتمع منقسم

4- الاعتماد على الاختلاف العصبي

5- تعتبر المؤسسات التقليدية مداخل توظف لتدعيم الانقسام بين شرائح المجتمع.

المؤسسات التقليدية: تتمثل فيما يلي:

أ - العشائرية والقبليّة: ونعني بها الانتماء لعشيرة اجتماعية معينة، وتشكل وحدة أساسية في تنظيم المجتمعات البدائية والريفية، وتعتمد على روابط القرابة والدم ونمط الإنتاج والتوزيع، وأسلوب المعيشة والقيم ومعايير السلوك المشتركة¹²

ب- الطائفية: وحسب الدكتور احمد شكر دائما فان الطائفية تحمل في طياتها ثلاث معان:

1- تعتمد على قاعدة الكوتا التي تقتضي بتخصيص مقاعد محددة في المجلس النيابي والحكومي.

2- تطبيق الدين للإذكاء الصراعات

فالتنافسية إذن هي تيار ديولوجي، الهدف منه استعمال الدين لأغراض طائفية ما .

ثانياً: المؤسسات الحديثة ودورها في بناء المجتمع المدني. رغم الاختلاف الموجود بين الباحثين حول انتساب المؤسسات التقليدية إلى المجتمع المدني، إلا أننا ندرك ان خصائصهما لا تمد بصلة إلى مفهوم المجتمع المدني بشكله القديم ، فالمجتمع المدني يمثل جل المؤسسات التي ينشأها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، فهي مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلون بها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من المجتمع البدوي التقليدي¹³.

وعليه نستطيع القول انه هناك جملة من المعايير التي تبني عليها العلاقات في المجتمع المدني تتمثل في العناصر التالية: 1- الطوعية. 2- التعاقدية. 3- الحقوقية. 4- تقوم العلاقات على مبدأ المساواة بين أعضائها.

ومن خلال هذه المعايير فان مفهوم الحديث للمجتمع المدني يلغي النموذج القديم والمتمثل في المؤسسات التقليدية رغم أنها لا تزال تغطي على طبيعة المجتمعات الغربية. ويدعم أحمد شكر هذا القول من خلال بيانه لمختلف الأركان التي يقوم عليها المجتمع المدني يمكن أَرادها على النحو التالي:

1- قيامها على أساس الانتماء إلى الأمة (المواطنة)

2- إمكانية العضوية في أكثر من مؤسسة في الوقت ذاته

3- المساواة بين أعضاء المؤسسة من حيث الحقوق المدنية ، المتعلقة بشؤون العامة ، الحقوق الاجتماعية.

وعلى غرار ما سبق نخلص إلى القول ان بناء المجتمع المدني يرتبط بعملية التحديث الذي يعتمد على المؤسسات الحديثة. وتلعب فيها النقابات والأحزاب والجمعيات دوراً مهماً في التأثير على وجهات النظر، وأيضاً في التأثير على العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لنصل في الأخير إلى الحديث عن أمور تدخل في تركيبة المجتمع المدني العربي الذي غالباً ما يثير جدلاً كبيراً في كيفية تناول المواضيع ذات الصلة بالمجتمع المدني، وبالتالي يحاول الدكتور "أحمد شكر" لفت النظر إلى مسائل تتعلق بالمفهوم وبناء المجتمع المدني في العناصر التالية :

1- طبيعة بناء المجتمع المدني العربي الذي يتراوح بين التقليدي، والبناء الحديث والذي لا يزال غير مكتمل.

والذي نشأ في ظل وجود التشكيلات الاجتماعية والعلاقات المنسوبة إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية. وينتج من ذلك ان الجديد يولد حاملاً معه بعضاً من ملامح القديم، ومن ثمة فانه من الصعوبة بما كان رسم خريطة مستقرة وذلك لان العديد من المواقع والقوى الاجتماعية لم يصل إلى مرحلة الفرز النهائي.¹⁴

2- تغيير في وظيفة المؤسسات التقليدية، التي كانت تحافظ على الشريحة والطائفة لم يتبقى منها غير التعصب الذي عادة ما يستعمل من طرف فئات معينة.

3- ان مسألة تفعيل المجتمع المدني لا تتطلب القضاء النهائي على المؤسسات التقليدية. وإنما لا بد من إدماج بعض العناصر في إطارها الشامل الذي يضمن تكريس الدولة الوطنية التي تعتمد على المواطن، وتتمثل إذن هذه المؤسسات الحديثة في:

أ- الأحزاب: حيث ان الأحزاب السياسية تعد ظاهرة حديثة لم تكن معروفة قبل القرن التاسع عشر لتنتشر بعدها إلى بلدان العالم بصورة شاملة، فمع تطور المجتمعات أصبحت الأحزاب السياسية ضرورية لتنمية الرأي العام والتعبير عن رؤى الأفراد والجماعات في القضايا الرئيسية، ومنه لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية أولاً حرية دون أحزاب¹⁵

كما ان تعدد الأحزاب يقتضى وجود جو ديمقراطي تنصهر فيه مختلف الاتجاهات، وعادة ما تتأثر هذه الأحزاب بخصوصية مجتمعاتها، أما عن الأحزاب السياسية في الوطن العربي « تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية التسارع التي مست المجتمع المدني، وذلك لكونها أكثر نفوذا أو تأثيرا على المجتمع. ووجود الأحزاب السياسية يضمن استمرارية الحياة السياسية وتحقق ظاهرة التداول على السلطة. كما أنها تضمن مشاركة واسعة للأفراد والجماعات في صياغة القرارات.

ب- النقابات: ان أهم أبعاد المجتمع المدني يتمثل في تعدد مؤسساته فلا يتوقف الأمر عند الأحزاب السياسية بل يتعداه إلى مؤسسات أخرى كالنقابات التي تشكل النواة المركزية للمجتمع المدني وذلك اعتبارها الفضاء الخارج عن الدولة مقارنة بالأحزاب السياسية والتي استطاعت في بعض الأحيان الضغط على الدولة، خاصة في مجال تمرير بعض المشاريع الاقتصادية رغم تحول نشاطها من شريك فعلى في العملية التنموية إلى شريك تمثيلي خاصة في الجزائر، تعاني النقابات في الوطن العربي من مشاكل يحددها "احمد شكر" فيما يلي ¹⁶ :

1- قاعدة الاقتصاد العربي، مما لا تسمح بتنظيم الطاقات البشرية الواعية، الأمر الذي جعل دور النقابات يتقلص

2- ضعف المناخ الديمقراطي الذي لا يعطى للنقابات مهما اختلفت اتجاهاتها حظها كشريك فعلى في صنع السياسات خاصة الاقتصادية

3- ظهور ظاهرة تأسيس وتجديد النقابات العمالية بعد سيطرة حزب ما على النقابة

ج- الجمعيات والاتحادات: الواقع يبين تقلص دور النقابات العمالية في الوقت الذي تتزايد فيه الجمعيات والاتحادات المهنية خاصة، وذلك لكون هذه الأخيرة ترتبط بمهن معينة مثل نقابة المحامين، الصحفيين، المهندسين ... الخ

أما عن الجمعيات فقد تزايد عددها بشكل ملفت للنظر وتنوعت أنشطتها بين الجمعيات المهنية، والخيرية، الإنسانية... الخ، وسيأتي تفصيل ذلك في الاتجاه الثاني. رابعا: وسائل تنمية المجتمع المدني: الواقع ان ظهور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة يخضع إلى جملة من القواعد والآليات التي تضبط سيره وذلك لتمكينه من اداء وظيفته في وضوح تام، وتتمثل هذه الوسائل في الأطر التالية:

1- الإطار القانوني: ويتضمن الإطار القانوني جملة من المبادئ والقواعد الواجب

توفرها لضمان تطور واستقرار المجتمع المدني يجملها "احمد شكر" فما يلي¹⁷.

أ- الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة.

ب- احترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

ج- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة .

د- ان تتحول القوانين دون انتهاك للحريات .

هـ- احترام النظام القضائي واستقلاليتيه.

هذه الأمور من المفروض ان تكون موجودة لكن عند تطرقنا لهذه النقاط على

مستوى المجتمع المدني العربي تبرز لنا عدة عوائق تعرقل تلك القوانين من التجسيد

يجملها "عبد الله ساعف" فيما يلي¹⁸

أ- اتساع شبكة القوانين يجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في كافة مجالات العمل، الرعاية

الاجتماعية، الاتحادات المهنية، الجمعيات... الخ. ولا تكاد تترك مجالا إلا وتدخلت فيه.

ب- عدم وصول النظام العربي إلى مفهوم الدولة القانونية الحقة، وإلى تطبيق الديمقراطية كأسلوب للسلطة .

ج- عدم ثقة المواطن في الدساتير والقوانين ومنه لم يعد المواطن العربي يأخذ بالنصوص

الدستورية مأخذ الجد ولا تعنى له شيئا مثلا بالنسبة إلى حق " إنشاء الجمعيات في

الدول العربية تخضع لشروط قاسية وتحديات خاصة في مجال استقلاليته، على الرغم

من ان الجمعيات تعد ركن المجتمع ،حيث ان الجمعيات في هذه الدول تخضع لرقابة في مجال تكوين أنشطتها، وتأسيسها، كما تتمتع الدولة بحل الجمعيات أو دمجها، هذه الرقابة تحد من استقلالية هذه المؤسسات وتؤثر فيها سلبا.

وخلاصة القول ان البنية القانونية في الوطن العربي تخلق في اغلب الأحيان أزمات على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال القيود المفروضة عليها وبالتالي لا بد من إعادة النظر في علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني وخلق جو من المرونة في التعامل بهما .

2- **الإطار الثقافي:** الواقع ان المجتمع المدني لا ينحصر في هياكل ومؤسسات ، كما لا يمكننا القول بوجود مجتمع مدني ما لم تتوفر بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة المواطن في صنع قرارات تهمة وتهم مجتمعه وترتبط باستقلالية الفرد وحرية الشخصية وعلاقته مع الآخرين وعليه ندرك الترابط الموجود بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة، وثقافة مجتمعه من جهة ثانية "لان المؤسسات في حد ذاتها تنشأ في وسط اجتماعي وحضري معين، ولا يمكنها تأدية وظائفها إلا إذا تلائمت مع عقلية الفرد والجماعات"¹⁹ وبالتالي فعلاقة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تأثر متبادل.

أما الحديث على المستوى العربي يضعنا أمام طبيعة النمط الثقافي السائد والذي مازال وريث الأبنية التقليدية والحقب التاريخية خاصة الاستعمارية منها وبالتالي لابد من إعادة النظر وكذا تصميم ثقافة المشاركة كنمط جديد ومميز للثقافة المدنية، وعلى المزج بين الثقافة وتأثيرها على مؤسسات المجتمع المدني.

3- **الإطار الاقتصادي:** عادة ما يقصد به ضمان أحداث تطورات في المجال الاقتصادي لضمان مسيرة المجتمع المدني فمن خلال القرارات نلاحظ في اغلب الأحيان "انتساب المجتمع المدني إلى المجتمع الرأسمالي المتقدم والمسيطر على العملية الحضارية التقنية والعلمية والإنتاجية أو بصفة أدق على الحداثة"²⁰

وفى هذا المجال يربط "روجيه غارودى" بين متطلبات النمو الاقتصادي والتقني والمتطلبات الديمقراطية والتنمية الإنسانية في اتجاه واحد لان التفتح الكامل هو ذو طابع إنساني في المجتمع، أي ان القدرة على الإبداع تصبح الشرط الأساسي أكثر فأكثر للنمو الاقتصادي والتقني²¹. وبالتالي فنمو وبناء المجتمع المدني يرتبط أيضا بالنمو الاقتصادي.

4- **الإطار الاجتماعي:** ان تطور الظروف الاجتماعية تقدمها يضمن تواجد مجتمع مدني متطور ومستقر، وعلى هذا لابد من ترك المجال واسعا للمبادرات الفردية ومشاركة الأفراد في إشباع حاجياتهم، وفى اغلب الأحيان بعيدا عن الدولة خاصة في ظل عجزها، ذلك ان تدخل الدولة أيضا في كافة أوجه النشاط الاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة. لكن الملاحظ ان الدول العربية تشهد نموا متزايدا في عدد مؤسسات المجتمع المدني رغم المشاكل والتحديات بظالة ، تسريح ، فقر ، حرمان... الخ ورغم هذا فان مؤسسات المجتمع المدني تتزايد في هذه الدول وبالخصوص الجمعيات التي تنشأ في أحيان كثيرة لتغطية عجز الدولة وهذا ما تبنته نظرية إخفاق الحكومة والسوق. وبالتالي فان المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة قد ينشأ نتيجة المشاكل التي تعاني منها بعض الدول ولعل من أهمها دول العالم الثالث التي في الغالب تنشأ كبديل أو مساعد أو حامى لمصالح مختلف شرائح المجتمع .

رابعا: خصائص المجتمع المدني: تختلف مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها من حيث التقدم والتخلف ودرجة فعاليتها ولعل من أهم معايير هذه الفعالية هي درجة مؤسستها، ويتحدد هذا العنصر من خلال أربعة معايير أساسية يذكرها "احمد شكر الصبيحي" على النحو التالي:²²

أ- **القدرة على التكيف:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات الدولية والمحلية، فكلما استطاعت المؤسسة التكيف مع الوضع كلما أدى ذلك إلى تحقيق الفعالية

لأن جمودها وعدم تكيفها يؤدي إلى القضاء عليها وربما نقص فعاليتها وهذا التكيف عادة ما يأخذ ثلاثة أنواع:

- **التكيف الزمني:** ويقصد به استمرارية المؤسسة مدة طويلة
- **التكيف الجيلي:** ويقصد به استمرارية المؤسسة وفقا لتعاقب الأجيال خاصة على مستوى القيادة وظهور نخب متجددة ومتنوعة.
- **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على أحداث تعديلات على مستوى انشطتها وذلك قصد التكيف مع الظروف الجديدة .
- ب- **الاستقلالية:** ويحدث ذلك في حالة عدم تبعية أي مؤسسة لأي جهة أو حزب أو فرد أو جماعة وفي هذا المجال يحدد الدكتور "احمد شكر" درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال بعدين أساسيين: نشأة مؤسسات المجتمع المدني: حيث لابد من ان تتمتع المؤسسات بهامش من الحرية والاستقلالية عن الدولة.
- **الاستقلالية المالية** لمؤسسات المجتمع المدني: ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات ان تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها، أو زيادة رسوم العضوية ... الخ وذلك لأن صاحب التمويل عادة ما يفرض سلطته على مموليه، غير ان الملاحظ هوان الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة او منظمات إقليمية أو عالمية الأمر الذي يجعلها أسيرة لمصادر تمويلها .
- **الاستقلالية الإدارية والتنظيمية:** ويهدف هذا العنصر إلى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث الإدارة بعيدا عن تدخل الدولة أو أي جهة أخرى، وبالتالي لابد من خلق جملة من المعايير التي بفضلها تتحقق استقلالية هذه المؤسسات.
- **إيجاد أسس للاتصال بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة**

- قيام تكافل بين مؤسسات المجتمع المدني من خلال قيم التضامن والتماسك.
- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تقلص من الانحراف عن أهدافها التي أنشأت من أجلها هذه المؤسسات

ج- **التحفيد** : ان عنصر التعقيد يقصد به تعدد المستويات التنظيمية داخل المؤسسة وكذا انتشارها الجغرافي داخل المجتمع ككل ، فكلما زاد عددها زاد حجم عضويتها وبالتالي ضمان أوسع نطاق من الولاءات

د- **التجانس** : ويتوج ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المؤسسة تؤثر على مستوى أدائها، فكلما كانت حل هذه النزاعات سليمة كلما أدى ذلك إلى الوفاق داخل المؤسسة ومنه أحداث التجانس والاستقرار داخل النسق الفرع (المؤسسة)

خاتمة، عموما وبالرغم من جل المتناقضات السابقة التي تعيق من معظمها تطور المجتمع المدني ودعمه إلا انه أصبح شريكا حيويا واستراتيجيا في عملية التنمية، إذ أكدت الدعوة في الآونة الأخيرة على ضرورة انتظام الأفراد والجماعات من جميع الشرائح والمستويات في مؤسسات من شأنها الاضطلاع بأمور ترتقي إلى احتياجاتهم ودعم مستواهم المعيشي وتنمية قدراتهم لتحقيق التنمية الشاملة التي تركز على المشاركة الشعبية. وأمام توجه معظم الدول اليوم إلى الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على السوق، إذ لا الحكومة وحدها ولا السوق وحده يستطيعان مواجهة التحديات الحالية إلا بدعم المجتمع المدني وإشراكه في عملية التغير .

قائمة المراجع

- 1 - انظر متشيل ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة عادل الهوارى ، سعيد عبد العزيز ، مكتبة الفلاح.
- 2- jean cohn and andew : civil society and political theory cambridge , miltpress .august . london .1993 vom 21 p 544
- 3 - حسين توفيق « بناء المجتمع المدني ، المؤسسات الكمية والكيفية » ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1992 ص 70.69
- 4 - امانى قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (81-93) مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بالاشتراك مع دار الامين. القاهرة ص 5
- 5- انظر عبد الباسط عبد المعطى، المجتمع المدني وأهداف التنمية في المجتمع العربي، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الاهلى وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ، القاهرة 1996 ص 32.16
- 6 - سمير أمين: حول إشكالية المجتمع المدني، نشرة البحوث العربية، العدد 5 يناير 1993 ص 13
- 7- أنظر محمود عودة وآخرون ، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية دراسة الأربعة أقطار عربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية دار المستقبل ، بيروت ط 1 سنة 2000 ص 29
- 8- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وإبعاده، دار الحكمة للطباعة ونشر بغداد 1991 ص 280
- 9- احمد شكر الصبيحي مرجع سابق ص 88
- انظر المرجع نفسه ص 90 .
- 11- عبد الرحمن ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار القلم - بيروت 1981 ص 164
- 12 - انظر احمد شكر ، مرجع سابق ص 92
- 13 - المرجع نفسه ص 110
- 14 - محمود عبد الفضيل : التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ، دراسة تحليلية التصورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985 - مركز الدراسات الوحد العربية بيروت 1988 ص 193
- 15 - نبيلة عبد الحليم كامل، الاحزاب السياسية فى العالم المعاصر، دار الفكر العربى، القاهرة، 1980 ص 7
- 16 - انظر المرجع نفسه ص 104
- 17 - انظر احمد شكر، مرجع نفسه ص 218
- 18- انظر عبد الله ساعف، المجتمع المدني فى الفكر الحقوقي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ص 523
- 19- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسى، اسسه وابعاده، دار الحكمة للنشر والطباعة، بغداد 90 ص 282
- 20- احمد شكر الصبيحي مرجع سابق ص 299
- 21- روحية غارودى، منعطف الاشتراكية الكبير، ترجمة اديب اللجيمى وكمال على، مؤسسة دار البعث دمشق 70 ص 38
- 22- انظر احمد شكر صبيحي ، مرجع سابق ص 32